الأمم المتحدة
S/PV.4469

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٤٦٩

الأربعاء، ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أغويلار زينسر	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أيرلندا	السيد راين
	بلغاريا	السيد تافروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيدة لي
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد فال
	فرنسا	السيد لفيت
	الكاميرون	السيد مبايو
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	موريشيوس	السيد لاتونا
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

02-24345 (A)
0224345

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١١.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

الرئيس (تكلم بالاسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد الإبراهيمي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وأعرب عن ترحيبي بحضور الأمين العام، وأدعوه إلى إلقاء كلمته.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): من دواعي سعادتي الشديدة أن ألتقي بمجلس الأمن اليوم. لقد أتيت لأطلعكم على بعض الأفكار المتعلقة بزيارتي التي قمت بها لآسيا مؤخرا. وسيقوم السيد الإبراهيمي بعدئذ، إذا أذنتم يا سيدي، بتقديم إحاطة إعلامية أكثر تفصيلا بشأن الحالة على أرض الواقع في أفغانستان.

لقد زرت في رحلتي هذه اليابان وباكستان وأفغانستان وإيران وقطر. فالتقيت في اليابان برئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية، وحضرت المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة لإعادة تعمير أفغانستان. والتقيت في باكستان بالرئيس مشرف وبوزير الخارجية عبد الستار، وحضرت منتدى باكستان المعني بالتنمية البشرية. وفي أفغانستان، التقيت برئيس الإدارة المؤقتة قرضاي وأعضائها، وبممثلي المجتمع المدني والجماعة النسائية، وتلقيت إحاطة إعلامية عن آخر التطورات من الجنرال ماككول، قائد القوة الدولية للمساعدة الأمنية. أما في إيران، فقد التقيت بالقائد الأعلى آية الله خامينئي، وبالرئيس خاتمي، ووزير الخارجية خرازي، ورئيس البرلمان. ثم التقيت أخيرا بأمير قطر.

وفيما يتعلق بأفغانستان، سنتلقى كما ذكرت مزيدا من المعلومات من السيد الإبراهيمي، ولكن الحالة هناك كانت بالطبع تشكل المحور الرئيسي لمناقشاتي في كافة أرجاء المنطقة. ووجدت من البوادر المشجعة للغاية في طوكيو التبرعات التي تم التعهد بتقديمها - وتبلغ ٤,٥ بليون دولار، على مدى خمس سنوات – وأعربت عن تأييدي القوي للعملية السياسية التي انبثقت عن اتفاق بون. وأكّد الرئيس قرضاي التزامه الراسخ بالشفافية والمساءلة في استخدام كل المعونة المقدمة، وأوضح أنه يفهم دور المجتمع الدولي على أنه يتمثل في مساعدة الأفغان على أن يساعدوا أنفسهم. وأرى أن السيدة أوغاتا، التي ترأست ذلك الاجتماع، موجودة بيننا هنا هذا الصباح.

ويمكننا في الوقت ذاته لدى تحليل هذه التعهدات أن نرى بعض ثغرات خطيرة. فقد ركّز المؤتمر على الاحتياجات الطويلة الأجل، ولكن الإدارة المؤقتة في أفغانستان، بحاجة إلى الأموال اليوم لدفع مرتبات الموظفين الحكوميين على سبيل المثال. والواقع أن الحاجة إلى المساعدة أمسّ ما تكون في هذه اللحظة. ويجب أن ينهض المجتمع الدولي اليوم لمواجهة هذا التحدي وأن يواصل مشاركته بعد ذلك على المدى الطويل.

وكان الأمن الشاغل الأول لدى كل من اجتمعت بهم في أفغانستان. والواقع أن الحالة الأمنية

لا تزال خطيرة، وما لم يتوافر الأمن فلن تكون إعادة التعمير ممكنة ولن تستطيع الجهات المانحة سداد الأموال التي تعهدت بها في سخاء شديد.

وكان الشاغل الرئيسي الثاني يتمثل في حاجة الإدارة المؤقتة إلى الموارد اللازمة لدفع مرتبات الموظفين الحكوميين. فبدون الموارد ستفقد هذه الإدارة مصداقيتها بسرعة وتعجز عن بسط سلطتها على سائر أنحاء البلد، مما يقوض فرص نجاح عملية السلام لأجل أطول.

وسيحيط السيد الإبراهيمي المجلس علما بمزيد من التفصيل بشأن كل من هذه المسائل.

وسيشكل الدعم الذي يقدمه جيران أفغانستان أحد العناصر الأساسية في إنعاشها. وقد أبدى الرئيس مشرّف من جانبه التزاما ثابتا بالتعاون مع الإدارة المؤقتة والأمم المتحدة. ووجه الدعوة إلى الرئيس قرضاي وغيره من أعضاء الإدارة المؤقتة لزيارة باكستان، وقمت بإبلاغ تلك الرسالة للسلطات الأفغانية. كما وعد الرئيس مشرّف باتخاذ الإجراءات اللازمة ضد كل من يُعثر عليه من أعضاء الطالبان أو القاعدة في باكستان، وبكفالة عدم استخدام الأراضي الباكستانية من الأفغان الراغبين في زعزعة الإدارة المركزية في كابول. وأوضح الرئيس أيضا أن استقرار أفغانستان يخدم المصلحة الوطنية لباكستان ومصلحة المنطقة على نطاقها الأوسع.

وكذلك أعربت إيران عن التزامها بتعزيز سلطة الإدارة المؤقتة. ذلك أن إيران التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين منذ سنين طويلة والتي لها تبادل تجاري واتصالات أخرى منذ أمد بعيد مع أفغانستان، شأنها في ذلك شأن باكستان، تسلم أيضا بأن مصلحتها الوطنية تكمن في استقرار أفغانستان. كما قالت السلطات الإيرانية إنها لن تتسامح مع وجود أفراد من الطالبان أو القاعدة في أراضيها.

وتعهدت كل من إيران وباكستان بالتضافر معا ومع الدول الأخرى المجاورة لأفغانستان في هذه المسيرة. ومثل هذا النهج الإقليمي يحمل في طياته آمالا عريضة، وأعتزم أن أجعل منه أحد الركائز الأساسية لاستراتيجية الأمم المتحدة في مواجهة هذا التحدي.

كما سنحت لي الفرصة لأتحدث مع الرئيس مشرف في إسلام اباد حول العلاقات بين الهند وباكستان. وكان الرئيس يشعر بقلق بالغ إزاء التصعيد العسكري، وأعرب عن استعداده للحوار. كما كرر تأكيده على الالتزام الذي قطعه في خطابه الشجاع بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير، باتخاذ تدابير قوية ضد الجماعات المسلحة المتطرفة.

وفيما يخصني، شددت على الحاجة، ليس إلى إنهاء التصعيد العسكري فورا فحسب، بل أيضا إلى إجراء حوار مستمر يتسم بالتصميم، ويستهدف حسم هذا الوضع لتفادي حدوث أزمة أخرى في غضون الأسابيع أو الأشهر القليلة المقبلة. ولهذا الغرض، جددت عرضي ببذل مساعيَّ الحميدة إذا رغب الطرفان في استغلالها.

وثمة موضوع آخر كان مثار قلق عميق في إيران وقطر، وفي المحادثات التي أجريتها مع وزير الخارجية باول على هامش مؤتمر طوكيو، هو دورة العنف المتردية بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ونحن بحاجة إلى إيجاد وسيلة لإعادة الطرفين إلى طاولة التفاوض حيث ينبغي لهما معالجة جميع القضايا - سواء المتعلقة بالإرهاب أو باحتلال. فبدون هذا السياق السياسي الأوسع، وبدون التخفيف بشكل ما من المحنة الإنسانية التي يعيشها

الفلسطينيون، أخشى أن يصبح التقدم أقرب إلى المستحيل، وأن تتعاظم المخاطرة بوقوع المزيد من أعمال العنف.

وقد قدم السيد لارسن إلى المجلس إحاطة إعلامية بشأن هذا الموضوع في الأسبوع الماضي، وسأواصل بذل قصارى جهدي للمساعدة في إيجاد سبل جديدة لكسر ما أصبح بكل وضوح حالة جمود شديدة الخطورة.

وختاما، أعرف أن الجميع يتطلعون إلى الاستماع إلى الأخضر الإبراهيمي، وأود أن أتوقف عند هذا الحد. لقد أنجز هو وفريقه عملا ممتازا. والواقع أنه في كل مكان ذهبت إليه في هذه الزيارة، كان موظفو الأمم المتحدة مصدرا ثابتا للإلهام. وعلى الرغم من الظروف البالغة الصعوبة التي يعملون في ظلها، فإن التزامهم راسخ، ونطاق عملهم مثير للدهشة حقا. وهم يضطلعون بدور أساسي في مساعدة شعب أفغانستان على اغتنام هذه الفرصة الفريدة المتاحة له، وهم يستحقون منا الدعم المتواصل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم المجلس، أشكر الأمين العام على المعلومات التي زودنا بها عن رحلته إلى آسيا، ومحادثاته مع بعض القادة في المنطقة.

والآن أعطي الكلمة للسيد الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان.

السيد الإبراهيمي (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف لي، سيدي، أن أعود لتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس، ومن دواعي اعتزازي وسروري أن آخذ الكلمة في ظل رئاستكم. واسمحوا لي أن أعرب لكم ولأعضاء المجلس الجدد عن أطيب تمنياتي بالنجاح في السنتين اللتين سيخدمون فيهما هذه الهيئة.

منذ نقل السلطة في أفغانستان، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، ما برحت الإدارة المؤقتة، تحت قيادة حامد قرضاي، تعمل من أجل ترسيخ نفسها باعتبارها الحكومة المركزية في أفغانستان. ومن الواضح أنها واجهت العديد من العقبات، بما في ذلك عدم وجود موظفين مدربين، وتدمير مقار الوزارات، ونقص المعدات – ومنها أجهزة الهاتف وغيرها من الضرورات الأساسية التي تحتاجها أية إدارة لكي تؤدي وظائفها على النحو الواجب.

ومع ذلك، أمكن إحراز تقدم، وبدأت معظم الوزارات بالاضطلاع بمسؤولياتها. وكان أحد أهم إنجازات الإدارة هو دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية اعتبارا من ٢٢ كانون الثاني/يناير، أي اعتبارا من الشهر الأول لوجود هذه الإدارة. وقد قطع هذا الإنجاز شوطا بعيدا في تعزيز مصداقية الإدارة المؤقتة.

وكان للمساهمات المقدمة إلى صندوق السلطة الأفغانية المؤقتة الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دور فعال في تمكين الإدارة من دفع الرواتب في موعدها. ونحن ندين بعميق الامتنان لجميع الحكومات التي ساهمت في تمويل الصندوق، إلا أنه ستكون هناك حاجة إلى مزيد من الأموال لضمان أن تظل الإدارة المؤقتة قادرة على دفع الرواتب في الشهور المقبلة، وتوفير الحد الأدنى الذي تتوقعه الشعوب في كل مكان من حكوماتها.

وحظي مؤتمر طوكيو، كما أشار الأمين العام لتوه، بحضور ممتاز رفيع المستوى، وكانت التبرعات المعلنة كبيرة. والالتزام الذي أبداه المجتمع الدولي كان مشجعا، ولكنني لا أستطيع أن أشدد بما فيه الكفاية على ضرورة متابعة التعهدات بتقديم التبرعات الفعلية على سبيل الاستعجال. فلا يسع الإدارة المؤقتة إلا أن تعول على سخاء المجتمع الدولي، لمساعدتها في إيجاد الوسائل التي تمكنها من البدء بإعادة إعمار البلد بأسرع ما يمكن. والجميع يدرك مدى أهمية أن نتفادى وضعا يقال فيه إن قدرا كبيرا من الأموال سيكون متوفرا في

المستقبل، بينما لا يتوفر منها إلا النزر القليل لمواجهة المهام العاجلة التي يتعين القيام بها الآن.

وكما ذكر الأمين لتوه، فإن الأمن هو حقا الشاغل الأساسي لسكان أفغانستان. فالبؤر الساخنة لا تزال موجودة في جميع أنحاء البلد، والتوترات تشتعل على فترات وتغرس الخوف في نفوس السكان من أن السلام لن يدوم طويلا. وفي الوقت ذاته، لا تزال الحالة هادئة في مناطق أخرى من البلد.

في الأسبوع الماضي، ظهرت التوترات في الشرق وفي الشمال. ففي مزار الشريف، قام فصيلان من الفصائل الرئيسية المتناحرة بتحريك قواهما داخل المدينة، وكانت هناك مؤشرات باحتمال نشوب صراع عسكري خطير هناك. وفي أول شباط/فبراير، أدى جهد مشترك للوساطة اضطلعت به الإدارة المؤقتة والأمم المتحدة إلى تجديد اتفاق متعلق لتجريد المنطقة من السلاح، تم بموجبه إعادة نشر القواعد والمواقع غير المأذون بها خارج المدينة، وتكليف قوة شرطة مشتركة بمهمة الحفاظ على الأمن. وكان هذا تطورا له أهميته، على الرغم من أنه لا تزال هناك أنباء غير مؤكدة عن وقوع صدامات مسلحة خارج المدينة.

أما الصراع في غارديز، في الشرق، فلم تتم تسويته بعد، رغم توقف الصدامات العسكرية في ٢ شباط/فبراير. وهناك مؤشرات تفيد بأن قوات أحد الفصائل تنتشر حاليا خارج المدينة بأسلحة ثقيلة، وأنها تهدد بالهجوم مرة أخرى.

وهذه الصدامات توضح أن السلام في أفغانستان ما زال هشا. وفي الوقت ذاته، كان الوجود المرئي للقوات التابعة لقوة المساعدة الأمنية الدولية في العاصمة سببا في تحسن الحالة الأمنية في كابول. وهذا أفضى إلى تزايد مطالب الأفغان العاديين، وكذلك أعضاء الإدارة المؤقتة بل حتى قادة الفصائل أنفسهم، بتوسيع نطاق مهمة القوة لتشمل بقية أجزاء البلد، ونحن نميل إلى الموافقة على هذه المطالب، ونأمل أن يوليها مجلس الأمن دراسة إيجابية وعاجلة.

وعلى كل، ففي الأجلين المتوسط والطويل، سيكون إنشاء شرطة وطنية وجيش وطني بحق، مسألة حاسمة في تحسين الحالة الأمنية وتثبيت استقرارها في أفغانستان.

وقد عُقد اجتماع مفيد للغاية على هامش مؤتمر طوكيو ليناقش بالتحديد الدعم اللازم للقطاع الأمني. وفيما يتعلق بالشرطة، فإن السلطات الأفغانية طلبت من الحكومة الألمانية التدريب والمساعدة، ونحن ندعم بقوة ذلك الطلب. ونتيجة لذلك، زار وفد ألماني كابول في الشهر الماضي وأجرى تقييما أوليا للاحتياجات. وحُدد الآن موعد لاجتماع يعقد في برلين في ١٣ شباط/فبراير لمناقشة الاحتياجات الخاصة للشرطة الأفغانية والسبل التي يمكن لمختلف الحكومات أن تساعد بها. وفي هذه الأثناء، وافقت المملكة المتحدة على أن تقدم، من خلال قوة المساعدة الأمنية الدولية، مبلغ ٠٠٠ ١٩٠ جنيه استرليني للاتصالات والمعدات الأساسية الأخرى للشرطة في كابول لسد أكثر احتياجاتها إلحاحا.

وإنشاء جيش وطني يمثل أيضا أولوية، وسيُطلب من المجتمع الدولي تقديم المساعدة من حيث التدريب، والرواتب وما إلى ذلك. وفي الوقت الراهن، تعهدت القوة الدولية للمساعدة الأمنية بتدريب كتيبة من الحرس الوطني تتألف من ٦٠٠ جندي، بدءا من ٢٦ شباط/فبراير — وهي مبادرة تحظى بغاية الترحيب، وإني واثق من أنها ستظهر أن مساعدة الأفغان على تشكيل جيش وطني مسألة يمكن القيام بها. وآمل أيضا أن يولي المجتمع الدولي اهتماما للحاجة إلى مساعدة كل الذين شاركوا في الحروب الأفغانية العديدة خلال ربع القرن الماضي على العودة إلى الحياة المدنية بكرامة. فالمساعدة على إعادة إدماج المقاتلين السابقين في

المجتمع – في أفغانستان، كما هي في معظم حالات ما بعد الصراع – مسألة أساسية في عملية السلام.

وأود أن أشدد على حقيقة أن سكان أفغانستان لديهم توقعات كبيرة للغاية بأن تحقق الحكومة المؤقتة تحسينات سريعة وكبيرة في الحالة الأمنية. وقد حث وزير الداخلية ووزير الدفاع على تيسير وصول المساعدة الدولية المقدمة إلى الشرطة والجيش في أقرب وقت ممكن، وإني أشارك في الرأي القائل إننا لا نستطيع أن نتحمل تبعة الاستجابة البطيئة لهذه المسألة؛ والوقت مسألة أساسية حقا.

وأنشطة الأمم المتحدة للإغاثة تظهر أيضا تفاوت الحالة الأمنية في مختلف أرجاء البلد. ولا تزال جهود الإغاثة تستجمع قوة دفعها، وتتحسن فرص الوصول إلى العديد من المناطق التي كانت إلى وقت قريب تعتبر غير آمنة. فخلال شهر كانون الثاني/يناير، مثلا، تمكنت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من توزيع ٦ ٠٠٠ طن من الأغذية في قندهار وحدها. وتمكن موظفو الإغاثة أيضا من الوصول إلى العديد من المقاطعات في إقليمي كونار ولقمان وإلى الطريق بين جلال أباد وكابول، مما مكن الموظفين الدوليين من السفر برا من بيشاور إلى كابول. وبدأ بالأمس في مزار الشريف جهد للتوزيع على نطاق المدينة – وهو التوزيع الثالث من هذا القبيل في هذه السنة، بعد مدينتي حيرات وكابول.

ويتسارع العمل أيضا بشأن إجراء تقييم أكثر تنظيما للاحتياجات. وتجري عمليات تقييم سريع للأشخاص المشردين داخليا والمناطق السكانية التي يرجح أن تكون مركز لعودقم، وفي بعض الحالات، يقترب التقييم من الاكتمال. وفي هذا الأسبوع يوفر برنامج الأغذية العالمي ست طائرات مروحية للقيام ببعثات تقييم سريعة في المناطق التي يصعب الوصول إليها بالطرق البرية، وخاصة للتحقيق في التقارير الواردة عن نقص في الغذاء، بل وعن مجاعة – كما قد يكون بعض الأعضاء قد شاهدوا على شاشات التلفزة – في المناطق النائية في وسط غربي أفغانستان.

وعلى الرغم من التطورات المشجعة، فإن عدم وجود الأمن لا يزال يعوق جهود الإغاثة في العديد من أنحاء البلد. وهناك ثلاثة أقاليم في الشرق – باكتيا، وخوست، وباكتيكا – لا تزال عمليا محظورة على موظفي العمل الإنساني. وينطبق نفس الأمر على العديد من المقاطعات في جنوب غربي أفغانستان، حيث لا تزال عدة طرق خطيرة للغاية. والطريق الوحيد المتبقي للوصول من كابول إلى باميان، على سبيل المثال، قد أغلق بسبب التوترات في منطقة غوربند.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوترات في مزار الشريف كادت تؤدي إلى إجلاء موظفي الأمم المتحدة الأسبوع الماضي، بينما أجبرت الحالة في غارديز على إجلاء موظفي الأمم المتحدة المحليين بالفعل، ولم يتمكنوا من العودة بعد. وحتى في المناطق التي تعتبر آمنة نسبيا، مثل حيرات وكابول، لا يزال المناخ الأمني للعاملين في مجال الإغاثة هشا جدا.

ولا يزال لانعدام الأمن أثر خطير على تحركات السكان، باعتباره سببا لمزيد من التروح، وباعتباره مثبطا رئيسيا لعودة اللاجئين والمشردين داخليا. بل وسيصبح انعدام الأمن أكثر أهمية وباعثا للقلق عندما تريد أعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين داخليا العودة إلى ديارهم في آذار/مارس ونيسان/أبريل لموسم الزراعة.

والكثير من العائدين الذين رجعوا إلى البلد – ما مجموعه حوالي ١٠٥ ٠٠٠ شخص في كانون الثاني/يناير – كانوا ينتقلون إلى المناطق الحضرية التي يعتبرونها آمنة، بدلا من ذهابهم إلى مناطقهم الأصلية، وبالتالي يشكلون مزيدا من الضغط على قدرة الخدمات الضعيفة للغاية في تلك المدن.

وفي ذات الوقت، لا يزال الأفغان الذين يبحثون عن ملجأ في باكستان يصلون إلى معبر الحدود في شامان. والتقارير الواردة عن التمييز ضد الأقليات من الباشتون في الشمال واستمرار وجود الأسلحة في بعض المواقع التي تتركز فيها تجمعات المشردين، من الأمور التي تشكل مصدر قلق بالغ لنا جميعا.

لقد نص اتفاق بون على تشكيل لجنة مستقلة خاصة لتشكيل مجلس أعيان طارئ "لويا جيرغا" في غضون شهر بعد انتقال السلطة. وكان هذا أحد الشواغل الرئيسية للإدارة المؤقتة والأمم المتحدة خلال كانون الثاني/يناير. وأعلن الرئيس قرضاي تكوين اللجنة بحضور الأمين العام خلال زيارته إلى كابول في ٢٥ كانون الثاني/يناير. وقبل جميع الأعضاء الـ ٢١ عضويتهم في اللجنة، وبدأت المجموعة عملها في ٢٩ كانون الثاني/يناير. وتجتمع اللجنة يوميا، وسيقوم الرئيس قرضاي بافتتاحها رسميا يوم غد.

وأكدت اللجنة عزمها على عقد مجلس أعيان طارئ "لويا جيرغا" في غضون الأشهر الخمسة التي حددها اتفاق بون كإطار زمني، وعلى إجراء مشاورات واسعة في داخل البلد بغية ضمان أن يكون مجلس الأعيان ممثلا لجميع قطاعات السكان الأفغان. وبُذِل جهد جبار لضمان أن يكون أعضاء مجلس الأعيان مستقلين بأكبر قدر ممكن، وقد قوبل تكوين اللجنة عموما بترحيب جيد من الشعب الأفغاني.

وفي ذات الوقت، ساعدت الأمم المتحدة على وضع اقتراح لإعادة إنشاء لجنة للخدمة المدنية، بما في ذلك إعداد قائمة بالمرشحين الذين يمكن أن يخدموا فيها. وذلك الاقتراح موجود الآن لدى الحكومة الانتقالية، التي يتوقع أن تتخذ إجراء بشأنه قريبا وأن تجعل لجنة الخدمة المدنية حقيقة قائمة.

ومع إنشاء لجنة مجلس الأعيان في الإطار الزمني الذي أوصى به اتفاق بون، ومع كون لجنة الخدمة المدنية في طريقها إلى الإنشاء، يكون معلمان بارزان بالغا الأهمية في عملية السلام قد تم الوفاء بهما بنجاح. والآن ننوي تركيز جهودنا على مساعدة الإدارة المؤقتة في تشكيل اللجنتين الأخريين اللتين نُص عليهما في بون - اللجنة القضائية ولجنة حقوق الإنسان.

واسمحوا لي الآن أن أقول بعض الكلام عن هيكل بعثة الأمم المتحدة. وهذا بالطبع أحد اهتماماتنا الرئيسية، لأننا في حاجة إلى الانتهاء من وضع هيكل للبعثة القادمة في أفغانستان في أقرب وقت ممكن. لقد أجريت مناقشات مطولة حول هذه القضية داخل فرقة العمل ذات المهام المتكاملة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية هنا في نيويورك وكذلك بين مختلف الوكالات في الميدان. ونحن الآن على وشك التوصل إلى توافق في الآراء على الهيكل. والبعثة ستكون بعثة متكاملة تعمل على "وتيرة هادئة"، إذ ستُبقي على الوجود الدولي للأمم المتحدة عند أدنى الحدود المطلوبة، بينما يُسنَد إلى زملائنا الأفغان أكبر دور ممكن. وتبين مناقشاتي في كل من كابول ونيويورك أن هناك اتفاقا داخل الأمم المتحدة على هذا النهج.

وسوف يؤدي السيد نايجيل فيشر، الذي عيَّنه الأمين العام نائباً للممثل الخاص للأمين العام للشؤون الإنسانية في أفغانستان، دوراً هاماً في الجمع بين مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة العاملة في مجال الإغاثة وإعادة التعمير والإنعاش وفي ضمان انسجام عملنا مع رؤية وأهداف الإدارة المؤقتة.

وسيُعين الأمين العام أيضا، في المستقبل القريب، نائباً آخر للممثل الخاص ليحل محل السيد فاندريل، الذي تقاعد بعد حياة مهنية طويلة ومتميزة في الأمم المتحدة وبعد أن

شارك بتفوق وتفان في جهد الأمم المتحدة المستمر حاليا لمساعدة شعب أفغانستان على الخروج من أزمته الطويلة والعويصة.

ويبدو اجتماع بون وكأنه حدث قبل فترة طويلة، ولكن هذا غير صحيح في الحقيقة. إذ لم يتم التوصل إلى اتفاق سوى في ٥ كانون الأول/ديسمبر، أي قبل شهرين بالتحديد. الإدارة المؤقتة تثبت الآن أقدامها، وأصبح الرئيس قرضاي شخصية مألوفة في كل أنحاء العالم. ذلك بالرغم من أن هذه الإدارة لم تتقلد السلطة إلا في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر، أي قبل مجرد ستة أو سبعة أسابيع.

لقد قطعت أفغانستان شوطاً هاماً على الطريق نحو السلم والاستقرار، إلا أن هذا الطريق ما زال طويلا جدا ومحفوفاً بالأخطار. والشعب الأفغاني متعب - بل إنه منهك في الحقيقة - وذلك بسبب الصراعات التي دمرت بلده وهددت وجود أمته ذاته. إنه يريد السلام، ويعلم أنه ما زال بحاجة إلى دعم أصدقائه وجيرانه وكذلك إلى دعم المجتمع الدولي ككل. وحتى الأكثر تواضعاً في هذا الشعب يعلم أن للأمم المتحدة دوراً رئيسياً في تعبئة وتوجيه هذا العون.

ولقد تمكن الأمين العام من رؤية بعض هذه التوقعات والاستماع إليها في المناقشات التي أجراها في كابول مع الرئيس قرضاي وزملائه، وكذلك في محادثاته مع المجتمع المدني وأثناء زيارته مدرسة للبنات. وأعتقد أنه رأى هذه التوقعات حالما هبط في مطار كابول، حيث استقبله فريق من المختصين بإزالة الألغام، أولئك المختصون الأبطال الذين يحاولون تطهير أرضهم مما يذّكر إلى أقصى حد مؤلم بالحروب المروعة التي تحملتها أفغانستان.

إن أملنا، وأمل شعب أفغانستان، هو أن يقف المجتمع الدولي بصفة عامة والأمم المتحدة بصفة خاصة إلى جانب شعب أفغانستان، كما قال الأمين العام، لأمد طويل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد الإبراهيمي على المعلومات التي قدمها. وبوصفي الرئيس، أقدر الجهد الهائل الذي اقتضته الظروف المعقدة في أفغانستان منه بصفته الممثل الخاص للأمين العام. أهنئه وبعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان والأمين العام على عملهم.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية من أجل مواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.